أخبار عربيّة ودوليّة

foreign news

العاهل السعودي يهنئ الرئيس المصري المؤقت

أرسل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز رسالة تهنئة إلى الرئيس المصري الجديد عدلي منصور، وذلك في أول موقف عربي ودولي من بيان الجيش المصري الذي أطاح بالرئيس محمد مرسي. وقال العاهل السعودي: أهنئكم على تولي قيادة مصر في هذه المرحلة الحرجة، ونشدّ على رجال القوات المسلحة الذين أخرجوا مصر من نفقٍ، الله يعلم أبعاده.

○ متظاهرات يرفرفن بالأعلام المصرية احتفالا برحيل مرسي. (رويترز)

○ تعابير الفرح على وجوه رواد أحد مقاهي القاهرة ببيان القوات المسلحة. (ا ب)

الجيش المصري يطيح بمرسي ويسلم إدارة البلاد لرئيس المحكمة الدستورية مؤقتا

شيخ الأزهر والبابا يؤيدان خريطة الطريق.. واحتفالات عارمة بأرجاء مصر

القاهرة - الوكالات: أعلن وزير الدفاع الفريق اول عبد الفتاح السياسي أمس الاربعاء اطاحة الرئيس الاسلامي محمد مرسي واجراء انتخابات رئاسية مبكرة وتولي رئيس المحكمة الدستورية العليا «إدارة شؤون البلاد لحين انتخاب رئيس جديد».

وقال السيسي انه تقرر «تعطيل العمل بالدستور» و «تشكيل لجنة لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة» وتشكيل حكومة «كفاءات وطنية قوية وقادرة تتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الحالية».

واكد ان «القوات المسلحة استناداً على مسؤوليتها الوطنية والتاريخية قررت التشاور مع بعض رموز القوى الوطنية والسياسية والشباب ودون استبعاد أو إقصاء لأحد واتفق المجتمعون على خريطة مستقبل تتضمن خطوات أولية تحقق بناء مجتمع مصري قوي ومتماسك لا يقصى أحداً من أبنائه وتياراته وينهى حالة الصراع والانقسام».

واوضح ان الخطة تشمل «تعطيل العمل بالدستور بشكل مؤقت» و«إجراء انتخابات رئاسية مبكرة على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شئون البلاد خلال المرحلة الانتقالية لحين انتخاب رئيساً جديداً».

واكد انه سيكون «لرئيس المحكمة الدستورية العليا سلطة إصدار إعلانات دستورية خلال المرحلة الانتقالية». واوضح ان الخطة تقضي كذلك بأن يتم «تشكيل حكومة كفاءات وطنية قوية وقادرة تتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الحالية».

واضاف انه سيتم «تشكيل لجنة تضم كل الأطياف والخبرات لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة على الدستور الذي تم تعطيله مؤقتاً».

وناشد السيسيّ رئيس المحكمة الدستورية العليا سرعة إقرار مشروع قانون انتخابات مجلس النواب والبدء في إجراءات الإعداد للانتخابات البرلمانية». وقال ان الخطة تتضمن «تشكيل لجنة عليا للمصالحة الوطنية من شخصيات تتمتع بمصداقية وقبول لدى جميع النخب الوطنية وتمثل مختلف التوجهات».

وأهابت القوات المسلحة في البيان «بالشعب المصري العظيم بجميع اطيافه الالتزام بالسلمية وتجنب العنف».

وكانت القيادة العامة للقوات المسلحة قد عقدت في وقت سابق من امس اجتماعا مع عدد من الرموز الدينية والوطنية والسياسية والشبابية وقال مصدر عسكري ان الاجتماع بدأ بعد ظهر امس بين وزير الدفاع الفريق اول عبدالفتاح السيسي وكل من محمد البرادعي المتحدث باسم المعارضة المصرية وشيخ الأزهر احمد الطيب وبابا الاقباط تواضروس الثاني وممثلين لحركة تمرد. وفور انتهاء السيسي من إلقاء البيان غمرت مشاعر الفرح والابتهاج شوارع القاهرة والمحافظات. وكانت حشود المتظاهرين قد تدفقت مجددا بعد ظهر أمس الاربعاء على ميدان التحرير لمطالبة الجيش بالتدخل وانهاء حكم مرسي.

وانتهت المهلة التي حددها الجيش المصري لمرسي لـ«تحقيق مطالب الشعب» بعد التظاهرات الحاشدة. واكد الجيش المصري يوم الاثنين انه سيضطر الى التدخل في الحياة السياسية اذا لم تتحقق مطالب الشعب خلال ٤٨ ساعة اثر تظاهرات حاشدة وغير مسبوقة شهدتها مصر طالبت برحيل الرئيس. بالمقابل نقلت صفحة مرسي على موقع فيسبوك عنه امس رفضه للاجراءات التي اعلنها الجيش ووصفه لها بأنها «انقلاب عسكري مكتمل الاركان». ونقل البيان عن مرسي قوله انه يدعو بصفته رئيسا للجمهورية وقائدا أعلى للجيش جميع المواطنين مدنيين وعسكريين الى عدم الاستجابة لهذا الانقلاب. ولم يتضح ان كان مرسي لديه امكانية الدخول الى الصفحة أم ان البيان نشره احد مساعديه. واكد مرسي ان الاجراءات التي اتخذها الجيش «انقلاب كامل». وقال في تغريدة على حسابه الرسمي على تويتر ان «إجراءات الجيش انقلاب كامل مرفوض من كل الأحرار المصريين».

○ السيسي يلقي بيان الجيش بحضور الرموز الوطنية والدينية. (ا ف ب)

وكان مرسي قد قال في بيان نشره على صفحته الرسمية على فيسبوك قبل خمس دقائق تقريبا من انتهاء المهلة التي حددها الجيش عند الساعة ١٤:٣٠ تغ ان الرئاسة تجدد «دعوتها لاجراء مصالحة وطنية شاملة وتشكيل حكومة ائتلافية توافقية تدير الانتخابات البرلمانية القادمة وتشكيل لجنة مستقلة للتعديلات الدستورية لتقديمها الى البرلمانالقادم».

واكد مصدر امني ان جهازا امنيا مصريا رفيعا قرر منع الرئيس محمد مرسي وعدة قيادات من جماعة الاخوان المسلمين من السفر.

وأعلن شيخ الازهر وبابا الاقباط تأييدهما لخريطة الطريق. وأدلى كل من شيخ الازهر أحمد الطيب والبابا تواضروس بابا الاقباط ببيانين مقتضبين بعد اعلان القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع خلع الرئيس المنتخب محمد مرسي. وقال البابا تواضروس ان خريطة الطريق تقدم رؤية سياسية وتضمن الامن لكل المصريين. وقال حزب النور ثاني اكبر الاحزاب الاسلامية في مصر انه موافق على خريطة الطريق السياسية التي يدعمها الجيش بغية تجنيب البلاد الصراع. وقال الامين العام للحزب جلال مرة في خطاب أذاعه التلفزيون «ما اتخذنا هذه القرارات الا حقنا لدماء شعبنا». وقال الزعيم المصري الليبرالي محمد البرادعي انه يأمل ان تكون خريطة الطريق التي كشف عنها الجيش انطلاقة جديدة لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. واضاف ان الخطة التي خلعت مرسي لبت المطالب الاساسية للشعب باجراء انتخابات رئاسية مبكرة وقالت مصادر قضائية وعسكرية ان رئيس المحكمة الدستورية في مصر المستشار عدلي منصور سيؤدي اليمين رئيسا مؤقتا لمصر اليوم.

وعبر الاسلاميون المؤيدون لمرسي الذين تجمعوا في ضاحية بالقاهرة عن غضبهم عقب اعلان الجيش تعليق العمل بالدستور وتعيين رئيس مؤقت للبلاد.

من هو عدلي منصور.. رئيس مصر المؤقت؟

عين رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلي منصور، رئيسا مؤقتا لجمهورية مصر العربية، بعد عزل الرئيس المصري محمد مرسي، على خلفية المظاهرات الضخمة التي اجتاحت مصر في ٣٠ يونيو الماضي، والتي طالبت بإسقاط النظام.

عدلي منصور حاصل على ليسانس حقوق في جامعة القاهرة، عام ١٩٦٧، ودبلوم القانون العام والعلوم الإدارية من نفس الكلية عامي ١٩٦٩ و١٩٧٠. أوفد إلى العاصمة الفرنسية باريس في منحة بمعهد الإدارة العامة خلال الفترة من سبتمبر ١٩٧٥ إلى يناير ١٩٧٧. وعين منصور مستشارا لمجلس الدولة عام ١٩٨٤، وفي عام ١٩٩٢ تم تعيينه نائبا لرئيس مجلس الدولة. أعير منصور إلى المملكة العربية السعودية مستشارا قانونيا لوزارة التجارة خلال الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٩٠. وندب مستشارا بالأمانة العامة لمجلس الوزراء، في غير أوقات العمل الرسمية عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٢. وعين نائبا لرئيس المحكمة الدستورية العليا في نهاية ١٩٩٢، واختير رئيسا للمحكمة في بداية يوليو الحالي خلفا للمستشار ماهر البحيري.

النص الحرفي لبيان القوات المسلحة المصرية

القاهرة - (ا ف ب): أطاح الجيش المصري مساء أمس الأربعاء بالرئيس محمد مرسي المنتمي للاخوان المسلمين وكلف رئيس المحكمة الدستورية شؤون البلاد إلى حين تنظيم انتخابات رئاسية وانتخاب رئيس جديد. وفي ما يلي البيان الحرفي للقوات المسلحة المصرية:

«بسم الله الرحمن الرحيم

... شعب مصر العظيم

١ - إن القوات المسلحة لم يكن في مقدورها أن تصم آذانها أو تغض بصرها عن حركة ونداء جماهير الشعب التي استدعت دورها الوطني وليس دورها السياسي على أن القوات المسلحة كانت هي بنفسها أول من أعلن ولا تزال وسوف تظل بعيدة عن العمل السياسي.

٢ - ولقد استشعرت القوات المسلحة - إنطلاقاً من رؤيتها الثاقبة - أن الشعب الذي يدعوها لنصرته لا يدعوها لسلطة أو حكم وإنما يدعوها للخدمة العامة والحماية الضرورية لمطالب ثورته... وتلك هي الرسالة التي تلقتها القوات المسلحة من كل حواضر مصر ومدنها وقراها وقد استوعبت بدورها هذه الدعوة وفهمت مقصدها وقدرت ضرورتها واقتربت من المشهد السياسي آملة وراغبة وملتزمة بكل حدود الواجب والمسؤولية والأمانة.

٣ - لقد بذلت القوات المسلحة خلال الأشهر الماضية جهوداً مضنية بصورة مباشرة وغير مباشرة لاحتواء الموقف الداخلي وإجراء مصالحة وطنية بين كافة القوى السياسية بما فيها مؤسسة الرئاسة منذ شهر نوفمبر ٢٠١٢... بدأت بالدعوة لحوار وطني استجابت له كل القوى السياسية الوطنية وقوبل بالرفض من مؤسسة الرئاسة في اللحظات الأخيرة... ثم تتابعت وتوالت الدعوات والمبادرات من ذلك الوقت وحتى تاريخه.

٤ - كما تقدمت القوات المسلحة أكثر من مرة بعرض تقدير موقف استراتيجي على المستوى الداخلي والخارجي تضمن أهم التحديات والمخاطر التي تواجه الوطن على المستوى الأمني والاقتصادي والسياسي والاجتماعي ورؤية القوات المسلحة كمؤسسة وطنية لاحتواء أسباب الانقسام المجتمعي وإزالة أسباب الاحتقان ومجابهة التحديات والمخاطر للخروج من الأزمة الراهنة.

٥ - في إطار متابعة الأزمة الحالية اجتمعت القيادة العامة للقوات المسلحة بالسيد رئيس الجمهورية في قصر القبة يوم ٢٠١٣/٦/٢٢ حيث عرضت رأي القيادة العامة ورفضها للإساءة لمؤسسات الدولة الوطنية والدينية، كما أكدت رفضها لترويع وتهديد جموع الشعب المصري.

٦ - ولقد كان الأمل معقوداً على وفاق وطني يضع خريطة مستقبل ويوفر أسباب الثقة والطمأنينة والاستقرار لهذا الشعب بما يحقق طموحه ورجاءه، إلا أن خطاب السيد الرئيس ليلة أمس وقبل انتهاء مهلة الـ٤٨ ساعة جاء بما لا يلبي ويتوافق مع مطالب جموع الشعب... الأمر الذي استوجب من القوات المسلحة استنادا على مسؤوليتها الوطنية والتاريخية التشاور مع بعض رموز القوى الوطنية والسياسية والشباب ودون استبعاد أو إقصاء لأحد... حيث اتفق المجتمعون على خريطة مستقبل تتضمن خطوات أولية تحقق بناء مجتمع مصري قوي ومتماسك لا يقصي أحداً من أبنائه وتياراته وينهي حالة الصراع والانقسام... وتشتمل هذه الخريطة على الآتي:

- تعطيل العمل بالدستور بشكل مؤقت.
- يؤدى رئيس المحكمة الدستورية العليا اليمين أمام الجمعية العامة للمحكمة.
- إجراء انتخابات رئاسية مبكرة على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شؤون البلاد خلال المرحلة الانتقالية لحين انتخاب رئيس جديد.
- لرئيس المحكمة الدستورية العليا سلطة إصدار إعلانات دستورية خلال المرحلة الانتقالية.
- تشكيل حكومة كفاءات وطنية قوية وقادرة تتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الحالية.
- تشكيل لجنة تضم كافة الأطياف والخبرات لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة على الدستور الذي تم تعطيله مؤقتا.
- مناشدة المحكمة الدستورية العليا لسرعة إقرار مشروع قانون انتخابات مجلس النواب والبدء في إجراءات الإعداد للانتخابات البرلمانية.
- وضع ميثاق شرف إعلامي يكفل حرية الإعلام ويحقق القواعد المهنية والمصداقية والحيدة وإعلاء المصلحة العليا للوطن.
- اتخاذ الإجراءات التنفيذية لتمكين ودمج الشباب في مؤسسات الدولة ليكون شريكاً في القرار كمساعدين للوزراء والمحافظين ومواقع السلطة التنفيذية المختلفة.
- تشكيل لجنة عليا للمصالحة الوطنية من شخصيات تتمتع بمصداقية وقبول لدى جميع النخب الوطنية وتمثل مختلف التوجهات.

٧ - تهيب القوات المسلحة بالشعب المصري العظيم بكافة أطيافه الالتزام بالتظاهر السلمي وتجنب العنف الذي يؤدي إلى مزيد من الاحتقان وإراقة دم الأبرياء... وتحذر من أنها ستتصدى بالتعاون مع رجال وزارة الداخلية بكل قوة وحسم ضد أي خروج عن السلمية طبقاً للقانون وذلك من منطلق مسؤوليتها الوطنية والتاريخية.

٨ - كما توجه القوات المسلحة التحية والتقدير لرجال القوات المسلحة ورجال الشرطة والقضاء الشرفاء المخلصين على دورهم الوطني العظيم وتضحياتهم المستمرة للحفاظ على سلامة وأمن مصر وشعبها العظيم.

حفظ الله مصر وشعبها الأبي العظيم... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.